**المحاضرة الخامسة:**

|  |
| --- |
| **السياسة البيئية في مصر: أنموذجا** |

تعتبر البيئة من **القطاعات الأفـــــــــقية** في السياسة المصرية؛ فهي **جزء لا يتجزأ من الأنشطة الوزارية/المؤسسية**، بحيث ظلت محل اهتمام خبراء الجيولوجيا والجغرافيا والمحيط طيلة سنوات القرن العشرين، خاصة بعد إجراءهم عمليات المسح لعديد الموارد الطبيعية في الصحاري، كما عمد مهندسو الري إلى قياس سرعة سريان مياه النيل ومعدلات تراكم رسوبياته. كذلك اهتمت وزارة الصحة بقضايا تلوث الأغذية ومكافحة بعض الأمراض البيئية مثل البلهارسيا والأمراض المهنية، إضافة إلى اهتمام وزارة العمل بشؤون الأمن الصناعي وبيئة العمل...وقد حددت الحكومة المصرية أهداف سياستها البيئية في:

1. **الهدف الاستراتيجي**: وهو إدخال البعد البيئي في جميع السياسات والخطط والبرامج القومية وسلوكيات المجتمع أيضا (المواطن النظيف)
2. **الهدف متوسط المدى**: وهو حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والتاريخي في إطار التنمية المستدامة
3. **الهدف قصير المدى**: وهو خفض معدلات التلوث للحفاظ على الصحة العامة والارتقاء بنوعية حياة المواطن

ويمكن تقسيم المؤسسات العاملة في مجالات البيئة إلى:

**1/ مؤسسات التخطيط:**

 **أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا** (تشجيع البحوث العلمية حول البيئة على المستوى القومي والتنسيق بينها). وتتولى من خلال مجلس بحوث البيئة القضايا الآتية:

\*الدراسة وإبداء الآراء في الموضوعات ذات الطابع المحلي أو الإقليمي أو الدولي الخاصة بالبيئة

\*تبادل المعلومات وإنشاء النقطة المركزية للمعلومات البيئية

\*دراسة التشريعات الوطنية الصادرة بشأن المسائل البيئية، واقتراح تطويرها وفق المعايير البيئية المتطورة وظروف المجتمع المصري

\*متابعة الأنشطة الدولية في مجال البيئة

\*تنظيم ندوات علمية محليا وإقليميا بخصوص موضوع البيئة وتحدياتها

**جهاز شؤون البيئة**: صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل **اللجنة الوزارية لحماية البيئة** برئاسته وغضوية تسع وزراء، وحددت مهمتها في رسم سياسة قومية لحماية البيئة وتحسينها والمحافظة عليها، وذلك بمراجعة التشريعات المعمول بها في شأن حماية البيئة ورسم سياسة التنسيق بين جهود الهيئات المحلية والمركزية ومتابعة التطورات الدولية.

**2/ مؤسسات علمية:**

يهتم عدد كبير من **المؤسسات العلمية بالبحوث والدراسات البيئية**، وعلى رأسها المركز القومي للبحوث الذي بدأت فيه البحوث العلمية البيئية منذ إنشائه في عام 1956، وتجرى فيه بحوث في مجالات الموارد الطبيعية، وتلوث المياه، ومعالجة مخلفات المصانع، وتلوث الهواء، والصحة المهنية إلى غير ذلك من مجالات تتعلق بالبيئة.

"معهد علوم البحار + معهد الأرصاد الفلكية والجيوفيزيقية + معهد بحوث البترول"

**3/ أجهزة تنفيذية وزارية:**

|  |  |
| --- | --- |
| **الوزارات** | **المهام** |
| وزارة الري | حماية مجرى نهر النيل وروافده والمصارف والمسطحات المائي (قانون رقم 48 لسنة 1982) لحماية نهر النيل من التلوث |
| وزارة الصناعة | دراسة العمليات الصناعية وكيفية تطوير العمليات الإنتاجية ومراعاة استخدام المواد الأولية الأقل ضررا بالبيئة، وترشيد استخدام الطاقة والحد من التلوث ومعالجة المخلفات في المشاريع الصناعية |
| وزارة الإسكان | إصدار القرارات والتشريعات المنظمة سلامة البيئة السكانية من مساكن وطرق وحدائق ومرافق، ومتابعة تصاميم البناء حفاظا على الصحة العامة وتشغيل محطات مياه الشرب وإنشاء شبكات الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي في مختلف المدن والقرى |
| وزارة البترول | مراعاة الشروط البيئية في عمليات استكشاف وإنتاج البترول وتكريره، والإشراف على محطات بيع المنتجات البترولية وعمليات تجميع وتدوير الزيوت البترولية المستخدمة، وتشجيع إحلال الغاز الطبيعي محل المنتجات البترولية في الصناعة والنقل. |
| وزارة الداخلية | مراقبة المسطحات المائية وتحرير المخالفات عن الأعمال المضرة بالبيئة (شرطة المسطحات المائية) |
| وزارة الزراعة | وضع السياسات الزراعية مع مراعاة إجراءات الحد من تجريف الأراضي الزراعية والحفاظ عليها من التدهور، ناهيك عن وضع القواعد والإرشادات المنظمة لاستخدام الكيماويات الزراعية من الأسمدة والمبيدات للحد من آثارها على البيئة |
| وزارة الصحة | تقوم بالاشتراك مع الجهات المعنية الأخرى بإصدار التشريعات البيئية التي تحد من انتشار التلوث، كما تقوم بالرقابة والتفتيش وإجراء التحاليل الدورية للمخلفات والمنتجات، إضافة إلى التفتيش الدوري على الصحة المهنية للعمال المعرضين لأخطار المهنة بالتعاون مع أجهزة وزارة العمل لمراعاة قوانين الامن الصناعي |

**4/ أجهزة تنفيذية محلية (على مستوى المحافظات):**

وهي **مكاتب شؤون البيئة بديوان عام كل محافظة من محافظات الجمهورية** بهدف حماية البيئة فيها من التلوث والتدهور: مياه الشرب وصرف المخلفات السائلة الآدمية والصناعية، الصرف الزراعي وحماية مياه البحر من التلوث وخاصة في المحافظات الساحلية، والنظافة العامة وردم البرك والمستنقعات وتلوث الهواء وصيانة الحياة البرية والمحافظة على التربة من الكيماويات الصناعية والزراعية بما في ذلك المبيدات والمواد الضارة.

كما تختص المكاتب بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في تنفيذ التشريعات البيئية ودراسة المشاكل التي تعيق تنفيذها، والاستعانة بالأجهزة الفنية المحلية والقومية لوضع الحلول المناسبة لها، ناهيك عن نشر الوعي البيئي في المحافظة عن طريق الندوات والبرامج التدريبية واستخدام أجهزة الإعلام وتشجيع اشتراك الجماهير في أعمال حماية البيئة.

**5/ المنظمات غير الحكومية:**

وهي **الجمعيات الأهلية** على حد تعبير المصريين، بحيث تجسد عمل المواطنين من أجل حماية البيئة، وهي في تزايد مستمر في مختلف المجالات: التنمية المحلية / المساعدات الاجتماعية / الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ...

لم تنجـــــــــــح خطة العمل البـــــــــيئي في مصر نتيجة:

1. التركيز على الإصلاح الاقتصادي (دواعي النمو) بدلا من الاهتمام بالاستثمار في حماية البيئة
2. غياب الفهم العميق للعلاقة بين البيئة والاقتصاد في سياسات البلاد منذ سنوات..
3. اعتبار الإجراءات البيئية '(تقييم الآثار البيئية للمشروعات البيئية وتحقيق الالتزام بالمعايير البيئية) معوقات للاستثمار مما أدى إلى التراخي في تطبيق التشريعات البيئية المختلفة وإضعاف دور جهاز شؤون البيئة
4. عد توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتوفيق الأوضاع البيئية لشركات قطاع الأعمال بحجة أنه سيتم خصخصتها
5. عد اقتناع القيادات في مناصب مختلفة بأهمية حماية البيئة، فما زالت البيئة نعتبر ترفا على حساب الشواغل الاقتصادية والاجتماعية
6. امتناع معظم شركات القطاع الخاص عن الاستثمار في توفيق أوضاعها البيئية للالتزام بالمعايير البيئية المختلفة وإتباع أساليب الإدارة البيئية، مما أدى إلى التدهور في الأوضاع البيئية، خاصة في المناطق الصناعية الجديدة
7. التركيز على مشكلات المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى زيادة تدهور الأوضاع البيئية في الأرياف، وساعد على ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، والذي أدى بدوره إلى تفاقم مشكلات المناطق الحضرية